فينصف فكذا هذا وهذا مما اعتبره البيهقي في تخريج قول الشعبي كما سيجيء
ذكره في المتن ودهم قول عامة الصحابة وهو مذهبنا ان كون هذا هكذا
اذا امكن التوريث بالسببين واما اذا لم يمكن ذلك فانه يورث باحدهما
كخنثى ثبت بنته هي اخته لام بان كان زوجته امه العياذ بالله فيما
فانها ترث بالبنتية دون الاختية لان التوريث بالسببين ههنا
غير ممكن وكذلك في مسئلتنا المبحوث عنها التوريث بالسببين غير ممكن
دما التوريث باحد الاحوال كون مجامعا بين الذكورة والانوثة في بعض المال
ولم يجز الجمع بينهما في جميع المال لانهما امتنافيان لا يجتمعان وكذا في
البعض كخلاف مسئلة الطلاق لانا قد اعتبرنا الاحوال في حق كل واحدة
منهما يلزم الجمع بين الطلاق والنكاح والطلاق مع النكاح يجتمعان
في الجملة امكن الجمع بينهما في حق واحدة من المرئيتين فامكن اعتبار الاحوال
وههنا اعتبار الاحوال لا يمكن لان يجتمع الذكورة والانوثة في شخص
واحد وانهما متنافيان فلا يجتمعان بحال واذا لم يجز الجمع بينهما وجب
اعتبار احدهما فاعتبرنا فيه اقل النصيبين حتى لا يستحق الزيادة
بالشك وخلاف ما لو ترك ابني عم احدهما اخ لام او زوج لا يورث
بالسببين جميعا في شخص واحد على الوجه الذي يورث باعتبار الشخصين
علمنا انه ليس على قياسها قلت لذا ذكر محمد في البسوط وغيره زاده
وصوفي شرحهما للفرايضي واختلفا اي ابو يوسف ومحمد في تخريج قول
الشعبي وبقي انهما اتفقا عليه على ابي حنيفة في اخذ الخنثى اقل النصيبين

ولكن

ولكن اختلفا في تخريج قول الشعبي في اخذ الخنثى نصف النصيبين بالمنازعة
قال ابو يوسف للابن سهم اي في الصورة المذكورة ولبنت نصف
سهم وللخنثى ثلثة ارباع سهم لان الخنثى يستحق سهما ان كان
ذكرا ونصف سهم ان كان انثى وهذا اي استحقاق الخنثى نصف السهم
كالبنت حتيقن بلا شك واستحقاقه سهما كاملا كالابن يجب
بالشك فيستحق سهما ونصف سهم بالشك لانه يجب في حال
دون حال فينصف ذلك فنأخذ نصف النصيبين اذ نأخذ
النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع وذلك لان الخنثى
والابن يتنازعان فيما وراء النصف يعني قال الابن له انا انثى
فقد اخذت ما استحقت به الانثى وهو النصف وانا ذكر
فآخذ ضعف ما استحقته وهو سهم وقال الخنثى انا ذكر فقد اخذت
نصف ما اخذته فبقي في النصف الاخر الذي في يدك فاستويا
في المدعوي في النصف فينصف ذلك النصف بينهما وهو ان يزاد
ربع سهم اخر على نصف النصف المتنازع الذي هو في يد الابن في مقابلة
ذلك النصف بينهما فصار له اي للخنثى ثلثة ارباع سهم لان
مجموع الانصباء للابن والبنت الخنثى سهمان وربع سهم لانه
اي ابو يوسف يقسم السهام في قسم المال بين هاتين باعتبار الضرب فيحصل
مخرج الكسر وهو الربع وذلك من اربعة مقدرا فيضرب نصيب
من كان له ذلك من السهمين وربع سهم في مخرج الكسر فيعطى الحاصل منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)